

بيان اعتصام
٣ أيلول ٢٠١٩ - وزارة البيئة
خارطة الطريق إلى الهاوية

نحن اليوم مجتمعين هون قدام وزارة البيئة، تجمعات وتحالفات بيئية وأحزاب لنكون إيد وحدة للتصدي لخارطة الطريق نحو الهاوية. عم يصرحوا انو هالخطة تشاركوا فيها مع المجتمع المدني وكافة الأطراف، بهمنا نوضح انو نحنا ولا يوم وافقنا عليها وما رح نوافق على اعتماد محارق للنفايات المنزلية بلبنان.

في بعض الخطوات الجيدة بقرار مجلس الوزرا منها:

- إصدار مرسوم الفرز من المصدر اللي إلنا سنين منطالِب فيه، والتوعية عمبادئ التخفيف والفرز. بس شو الجدوى من هالمرسوم إذ اعتمدنا ثلاث محارق، مثل ما تضمنت الخطة؟ هل رح نفرز النفايات لنحرقها؟
- إصدار مرسوم إدارة النفايات الخطرة، بس للأسف بكل هالقرارات ما شفنا بنى تحتية لإدارة هالنوع من النفايات وهيدا دليل على اعتماد حلول مجتزأة وإصدار مراسيم بتبقى حبر عورق.
- كمان تأهيل مراكز الفرز والمعالجة الموجودة وبناء معامل جديدة بس بدون تحديد المناطق الخدماتية ولا الحاجات ولا قدرات الاستيعاب ولا ربط بين قدرات هالمعامل والحاجة لهالكَم من المحارق والمطامر.

منرفض خارطة الطريق للأسباب التالية :

أولاً: هيدي الخارطة غير قانونية وغير علمية وغير مدروسة

١- ليش غير قانونية؟ لأنو انعملت خلافا لقانون إدارة النفايات اللي اقر من كم شهر. القانون بقول وزارة البيئة لازم تعمل استراتيجية بغضون ٦ اشهر. وهالاستراتيجية لازم ينعملها تقييم بيئي استراتيجي ومن بعدها البلديات معها ٣ اشهر لتقدم خططها وتوافق عليها وزارة البيئة.

مجلس الوزرا اليوم وافق على خارطة طريق قبل ما تخلص الاستراتيجية وينعملها تقييم بيئي استراتيجي وقبل حتى ما ينطلب من البلديات تقدم خططها. نمشي خلافا للقانون ومنلزم اللبنانيين لمدة ٢٥ سنة عالأقل بمعامل ومطامر ومحارق بدون ولا دراسة بتحدد انو هل نحن فعلاً بدنا ٢٥ مطمر؟ هل نحن فعلاً بدنا ٣ محارق؟ هل يا ترى فينا نديرن؟ هل نفاياتنا بتحترق؟ كيف بدنا نتخلص من الرماد السام؟ هل فينا ندفع حق إدارتن؟ هل مواقع محددة بحسب المناطق الخدماتية وبطريقة تشاركية؟ هل أثرهن البيئي والصحي والاقتصادي- الاجتماعي مدروس؟ الجواب على كل هالأسئلة؟ أكيد لا!!!

طيب بركي التقييم البيئي الاستراتيجي تبين فيه انو ما بدنا محارق مثلاً؟

ب- ليش خارطة الطريق غير علمية وغير مدروسة؟ لأنو بكل القرارات اللي اتاخذت ما شفنا ولا رقم. يمكن في رقم واحد بس هو طمر ٢٠%. بس شو قدرة استيعاب مراكز الفرز والتسييح، شو قدرة استيعاب هالمحارق والمطامر، قديش بيضايونو؟ ما في شي من كل هالمعلومات.

ج- من ميل بتحركوا عن اعتماد مواقع للمطامر والاستخدام الفوري الها ومن ميل تاني بتخبرونا انو رح تعملوا الدراسات البيئية إلها. هالدراسات بتطلب وقت، كيف الاستخدام بدو يكون فوري اذا؟ يعني عم نقولونا رح

نرجع نعيد قصة مطامر برج حمود والجديدة والكوستابرافا اللي ماشية خلافا لدراسات تقييم الأثر البيئي الها أو محاولة فرض مطمر تربل؟

د- عادةً مواقع منشآت إدارة النفايات بتكون مبنية على دراسات علمية، بس عنا مبنية على قرارات سياسية ومحاصصة للأحزاب والطوائف. قال عطيو ١٥ يوم للأحزاب لتتقي موقع لمحرقه جنوب بيروت. منحب نسألکم إنتو اللي بتحبوا تتشبهوا ببلاد العالم، بأي بلد بتم اختيار مواقع منشآت إدارة النفايات بناءً على توافق سياسي ومش استنادا على دراسات علمية؟ هل عم تنسخوا محاصصاتكم على ملف النفايات؟

ه- كل هالقرارات وبالأخر بترجعوا تأكدوا على اللامركزية الإدارية بإدارة النفايات. بعد ما طلع قرار مجلس الوزراء بكم ساعة بلش يصدر بيانات عن البلديات برفض القاطع لاعتماد المحارق بالمواقع اللي اخترتوها. كيف لا مركزية وانتو مقررین عن البلديات المواقع والتقنيات ومصرياتن ما عم تعطوهن ياهن؟ بالنسبة لخيار المحارق/ منحذر من الأثر الصحي والاقتصادي:

- رح يكون للمحارق أثر صحي مريع بظل سوء الإدارة اللي تعودنا عليه بلبنان لأنو الملوثات الناتجة عن المحارق العشوائية هي من أخطر الملوثات للإنسان، هالملوثات بتنتقل من الأم للجنين وبتسبب السرطان وتشوهات خلقية. ولهلق ما عنا بنى تحتية ولا قدرة نتخلص من الرماد السام اللي رح يطلع منها.

-المعالجة بالحرق هي أعلى تقنية، وبالتالي اعتماد المحارق رح يزيّد العبء الاقتصادي على المواطنين. نحن اليوم مع كل سوء الإدارة بهالقطاع عم ندفع أعلى الأكاليف للتخلص من النفايات من دون أي استفادة منها وهلق مع المحارق رح يدفع المواطن كلفة أعلى وأعلى حق سوء التخطيط والإدارة اللي مكفايين فيه. بعد كل هالحكي شو بتشفووا؟ هي خارطة طريق لإدارة النفايات، أم للقضاء على الوطن والمواطن؟

نحن فعلياً منسميها "خارطة الطريق إلى الهاوية".

نحن اليوم مجموعات وتجمعات وائتلافات وأحزاب تناديننا لنوقف موقف واحد وصوت واحد وكلمة واحدة ونقول:

١- ما بيحقلكن تاخذو قرارات اليوم، رح تؤثر على البيئة والصحة العامة والاقتصاد الوطني لثلاثين سنة لقدام، بدون دراسات واقعية وكاملة.

٢- ما رح نقبل بالمحارق. كل الدراسات بتقول أنها مش مناسبة لواقعنا.

منطالبن، بالتخلي عن خارطة الطريق وإعادة دراسة اقتراحات بناءً للأصول العلمية والالتزام بتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري اللي بيركز على تقليل كمية النفايات من خلال إعادة تصميم المنتجات، وتشجيع إعادة الاستخدام، ودعم إعادة التدوير واعتماد تقنيات مناسبة لنوعية نفاياتنا وواقعنا.

نحن اليوم رح نواجه كل الخيارات السيئة، اللي تتناقض مع القوانين المرعية، واللي بتخرج عن الأصول العلمية، بكل الوسائل السلمية المتاحة.

رح نبقي متمسكين بمبادئ البيئة النظيفة، وقانون حمايتها، بكل ما أوتينا من قوة، ورح نشغل على التوعية والضغط الشعبي لنحمي هالوطن ونحمي ولادنا.

نحن اليوم صف واحد بالتصدي لـ "خارطة الطريق نحو الهاوية..."

ومنقول لمجلس الوزراء ولوزير البيئة، أنو نحن اللي ما منقبل ولا رح نقبل بيئة بالتراضي.

ومنتوجه للمواطنين: عبروا عن رفضكن ضد المحارق، امضوا العريضة، انضموا للمجموعات الموجودة معنا كرمال نشغتل سواء، اضغطوا على السلطات لاعتماد ادارة سليمة لأنو صحتكن وجيبتكن بالدق، خففوا من إنتاج نفياتكن وفرزوها. حاربوا معنا خيار المحارق.

كلنا سوا لإدارة سليمة لمعالجة النفايات.